



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الحكومة العراقية الجديدة وخطوات التوجه نحو التنوع الاقتصادي

سلام جبار شهاب



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الحكومة العراقية الجديدة وخطوات التوجه نحو التنوع الاقتصادي

سلام جبار شهاب *

ملخص تنفيذي:

- العراق على مفترق طرق، إمّا أن يمضيَ باتجاه الإصلاحات الاقتصادية القائمة على التنوع الاقتصادي، وإمّا أن الأزمات الاجتماعية وتأثير المتغيّر الاقتصادي على السياسي سيكون أعظم أثراً في القريب العاجل.
- الإدارة الاقتصادية الحالية تعمل على عرقلة الأداء نحو المضي باتجاه التنوع الاقتصادي.
- سيؤدّي التنوع الاقتصادي إلى تغيير النماذج الاقتصادية طويلة الأمد والمتوارثة والمتهاككة في العراق.
- يمتلك العراق إمكانات كبيرة لتحسين وتنوع منتجاته بالنظر إلى أنّه أثبت قدرته على تصدير عديدٍ من المنتجات في الماضي على سبيل المثال في فئة الغذاء والحيوانات الحية، ويمتلك العراق أيضاً إمكانات تصدير كامنة في المنتجات الكيميائية والسلع المصنعة والآلات ومعدّات النقل.
- تُعدُّ التنمية القوية لقطاع الأغذية الزراعية عنصراً حاسماً في تحقيق اقتصاد أكثر تنوعاً بقيادة القطاع الخاص، إذ تساهم الزراعة بحصّة كبيرة في اقتصاد العراق (5٪ من إجمالي الناتج المحلي)، وهي أكبر مصدر للتوظيف في البلاد (حوالي 20٪ من العمالة) ويهيمن عليها القطاع الخاص.
- خلق شروط بيئة المنافسة، وتحسين القدرة على المنافسة (سهولة دخول الشركات الجديدة) ضرورية لخلق فرص اقتصادية في العراق، ويمكن أن تساعد المنافسة أيضاً في زيادة دخل الأسر عن طريق خفض الأسعار، وتخفيف التقدّم التكنولوجي، ولا تساعد المنافسة في دفع النمو الاقتصادي فحسب بل يمكنها أيضاً المساعدة في تقليل عدم المساواة.

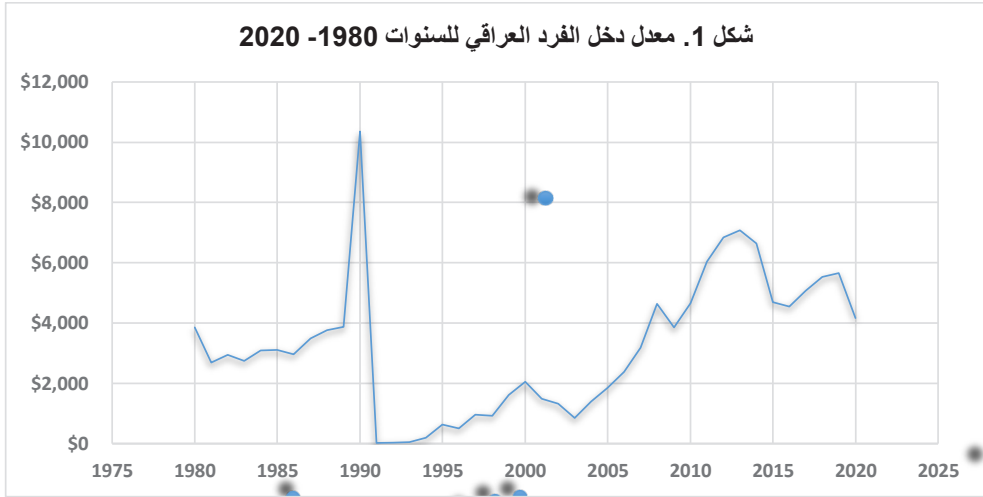
المقدمة:

يستلزم التنوع الاقتصادي إجراءات لتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل (سلة واحدة للإيرادات حالياً) والتي تكون عن طريق هذه القنوات الجديدة من الإيرادات، فضلاً عن خلق قنوات جديدة؛ لتوليد مخرجات اقتصادية أخرى، لذا فإنّ الفكرة الأساس وراء التنوع الاقتصادي هي تطوير أو خلق نوع من القطاعات المتنوعة التي تقدّم قيمة مضافة كبيرة في الاقتصاد بدلاً من الاعتماد الحالي على قطاع واحد، ويُشير التنوع الاقتصادي ضمناً إلى عملية تقليل الاعتماد على مصدر واحد للإنتاج والدخل والعمالة والإيرادات الحكومية وما إلى ذلك، كما يستلزم فكرة تقليل الاعتماد على سلة متجانسة من سلع التصدير، ويتضمّن التنوع تطوير مجموعة أكثر قوة من القطاعات وتوفير مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، وبمعنى آخر فإنّ الهدف الأساس هو تعزيز أداء القطاعات غير النمطية مثل: (التصنيع، والخدمات، والبناء، والبنى التحتية، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل، وما إلى ذلك) يلعب التنوع دوراً مهماً في الحفاظ على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والتنمية في البلدان، فالاقتصادات المتنوعة قادرة على الأداء بصورة أفضل على المدى الطويل، في حين كان أداء تلك البلدان التي تخصصت في تصدير السلع الأولية أسوأ خصوصاً في الأزمة الاقتصادية التي حصلت في العام المنصرم جرّاء انتشار وباء «كورونا» فيروس (COVID-19)، القدرة التي يخلقها التنوع تساعد في الحفاظ و/أو خلق القدرة التنافسية الدولية في الاقتصاد العالمي، ومن المزايا الواضحة للتنوع الاقتصادي أنّه يساعد على إنشاء اقتصاد مرّن قادر على التخفيف من احتمالية حدوث تقلبات الأعمال.

التنوع الاقتصادي وتقلبات الاقتصاد الكلي:

يقلل التنوع الاقتصادي التقلبات في مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي، ويقلل من إمكانية استنفاد الموارد الطبيعية، وهذا مهم خصوصاً للعراق الذي يعتمد اعتماداً مباشراً على الموارد الطبيعية مثل: (النفط، والموارد الطبيعية)، فالاعتماد الحاد على الموارد الطبيعية في الاقتصاد العراقي جعل العراق غير قادر على تحديد خياراته الاقتصادية في الاقتصادي الإقليمي والدولي، وفعلاً على المستوى المحلي، فالقدرة على التخطيط معدومة بفعل سرعة تلقي الصدمات الاقتصادية العالمية والانكشاف الاقتصادي الصارخ، وعبر السنوات الماضية وجدنا كيف أنّ التغيرات في أسعار الموارد الطبيعية أثّرت تأثيراً حاداً على المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلاد، فالاقتصاد برمّته، يعتمد على متغيّر اقتصادي متقلب غير محكوم محلياً كما أنّه غير مستدام، ولذلك الاقتصاد الكلي بالمحصلة

يمثّل تعبيراً عن دالة اقتصادية رياضية (Math Function) وهذه الدالة تتضمن عناصر أو متغيرات عدّة، منها محلية وأخرى دولية، كما أنّ سقف الدالة يتأثّر بالزمن، ومتغيرات هذه الدالة عديدة، منها: (القوى العاملة، وحجم السكان، والمعرفة، والمهارات، و...) ومثال على التغيرات في هذه الدالة من الممكن أن نأخذ العلاقة بين إيرادات الدولة العراقية، ودخل الفرد العراقي، فمثلاً في عام 2012 كان معدّل دخل الفرد العراقي أكثر من 7 آلاف دولار كمتوسّط سنوي، وبعدها بدأ في الانخفاض التدريجي (شكل 1). إلى أن وصل إلى 5 آلاف دولار في 2019 وإلى أكثر من ألفي دولار في 2020، ممّا يعني أن الأحادية المفرطة تعبت بدخل الفرد وتجعله غير مستقر ومستدام.

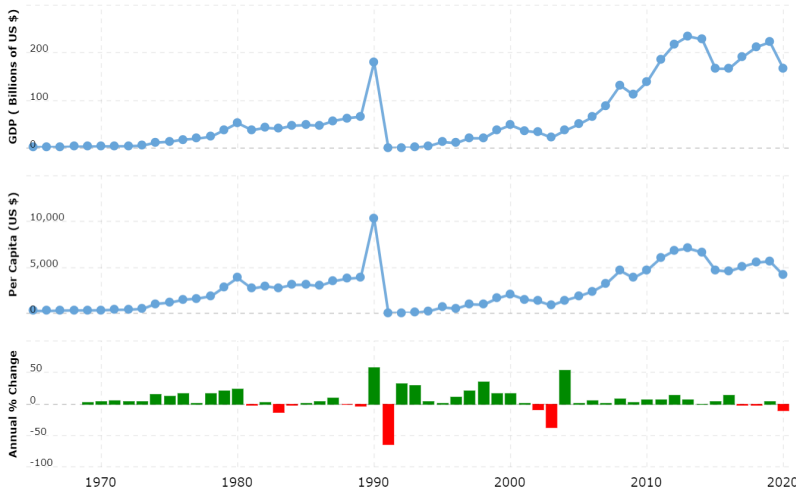


Source: <https://www.macrotrends.net/countries/IRQ/iraq/gdp-per-capita>

هذه التقلبات التي يصطدم بها المواطن ناتجة بالفعل من الإفراط الكبير على استعمال سلة واحدة من العائدات، إذ إنّ الناتج المحلي الاجمالي بالعموم يتشكّل بنسبة تفوق 60% منه على عوائد إيرادات الموارد الطبيعية، وبالمقابل فإنّ النمو المحلي يعتمد أو يلتصق بدرجة حادة بالأوضاع الاقتصادية الدولية، وبالتحديد بسوق الطاقة الدولي الذي هو يمثّل أكثر تقلباً بفعل سياسات تكتيكية البدائل، إذ لا يعقل أن يستمدّ النمو الاقتصادي في بلد حجم سكانه 40 مليون نسمة على عوائد الموارد الطبيعية؛ لأنّ وقع الصدمات سيكون أكثر قسوة منه من البلدان ذات الكثافة السكانية الأقل، ويوضّح (الشكل 2) القدرة الترابطية بين أثر التقلبات الاقتصادية الدولية

وانعكاسها على النمو الاقتصادي، ومن ثمَّ على الناتج المحلي المحلي الإجمالي، وبالمحصلة على معدّل دخل الفرد العراقي يبيّن المنحنى الأول مسار الناتج المحلي الاجمالي، والذي يستمد منه المسار الثاني الذي يمثّل حصّة الفرد من هذا الناتج، كما أنّ الشكل الأخير يعبّر عن التغيرات السنوية في معدلات النمو، وهذه التغيرات في حقيقة الأمر ناتجة من التقلبات الاقتصادية الدولية في أسعار الطاقة الأساس وهي النفط تحديداً.

شكل 2. العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل دخل الفرد العراقي للسنوات 1970-2020

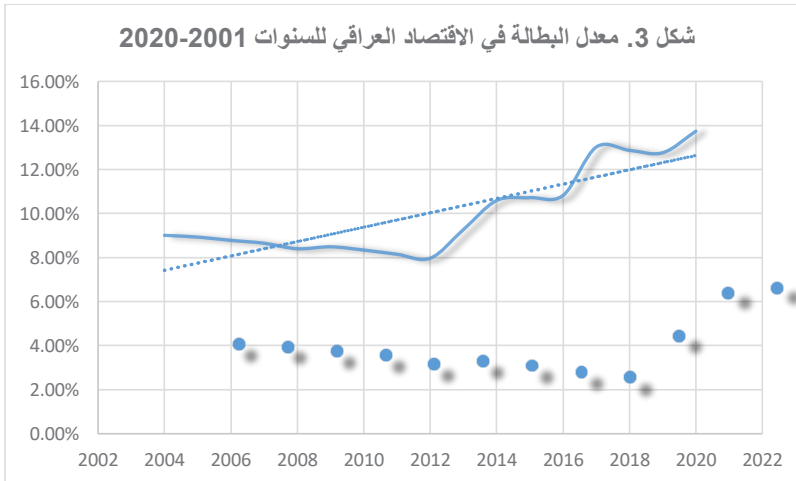


Source: <https://tradingeconomics.com/iraq/industrial-production>

بِمَ تخبرنا الأرقام؟

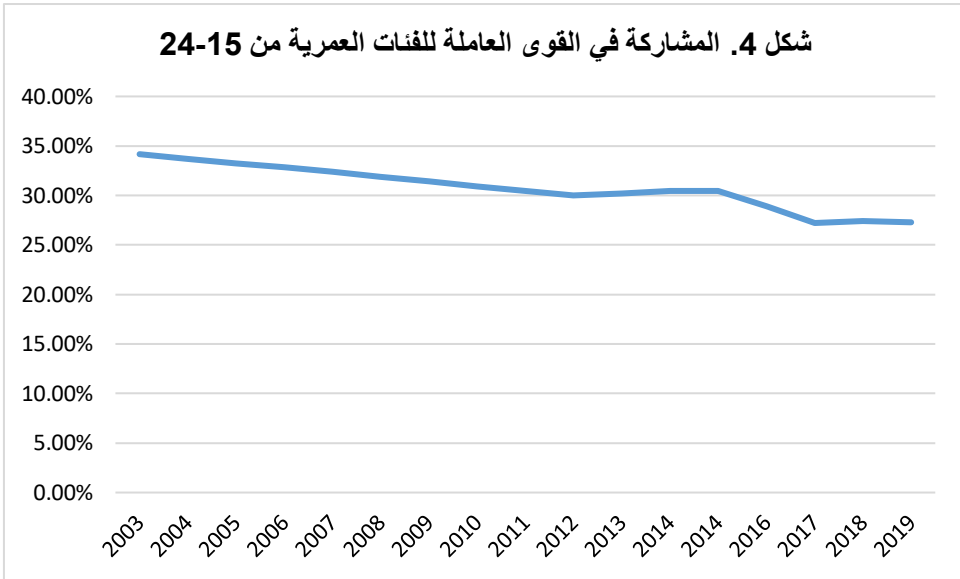
من الملاحظ عموماً أنّ النفط بوصفه مورداً طبيعياً يلعب دوراً مهماً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ففي اقتصاديات العراق تعتمد دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط اعتماداً كبيراً على النفط في تحقيق الإيرادات المالية وعائدات التصدير والعملات الأجنبية، وتتراوح حصة النفط في الإيرادات الحكومية 97% في العراق، مثل هذا الاعتماد يجعل البلدان معرّضة بشدّة لصدّات أسعار النفط، وتقبل هذه الصدمات إلى الانتقال عبر المنطقة بأكملها؛ بسبب التوافق السياسي والثقافي والديني والجغرافي العميق.

في البداية، وفي سبعينيات القرن الماضي حُصِّلَ على أكثر من 65 في المئة من القيمة المضافة من الصناعة القائمة على الموارد الطبيعية وخاصة قطاع التعدين، ومن المثير للاهتمام أنَّ هذا هو العقد الذي حَقَّقَ عن طريقه العراق ودول الشرق الأوسط جميعها -تقريباً- نمواً كبيراً في الإنتاج ومستويات المعيشة، ومع ذلك، وعلى مدى العقود التي تلت ذلك، لم يحافظ العراق على نمو مستدام؛ لأنَّ الفواعل الداخلية وخصوصاً حجم السكان وارتفاع أعداد الداخلين إلى سوق العمل قد ساهم مساهمةً كبيرة في انكماش الطلب على العمالة؛ لأنَّ قطاع الطاقة لا يسهم إلا بحدود 2% من العمالة الكلية في البلاد، 98% من النسبة الكلية تعتمد على الأعمال خارج قطاع الطاقة إذا علمنا أنَّ العراق يمتلك 11 مليون نسمة من القوة العاملة تمثِّل 27% من حجم السكان، وهذه النسبة في حقيقة الأمر منخفضة جداً مقارنة بدول أخرى يصل لديها المعدل الطبيعي للقوى العاملة إلى 50% أو أكثر من حجم السكان، وإنَّ نسبة 2% من المشتغلين في قطاع الطاقة يمثلون أكثر من 200 ألف نسمة من حجم السكان، ولكن قطاع الطاقة يؤمِّن 60% من الناتج المحلي الاجمالي، وأكثر من 90% من الإيرادات الحكومية، ومن ثمَّ فإنَّ هذا الدور يحتزل أو يهمن على قدرة السوق في خلق شروط التنوُّع؛ لأنَّ الكلف الحدية للإنتاج ترتفع وبالنتيجة فإنَّ الداخلين إلى سوق العمل لا يستطيعون إيجاد بدائل قادرة على استيعابهم لذلك ترتفع معها معدلات البطالة (الشكل 3). وأيضاً الأشكال الأخرى من العمالة غير الرسمية.



Source: <https://tradingeconomics.com/iraq/industrial-production>

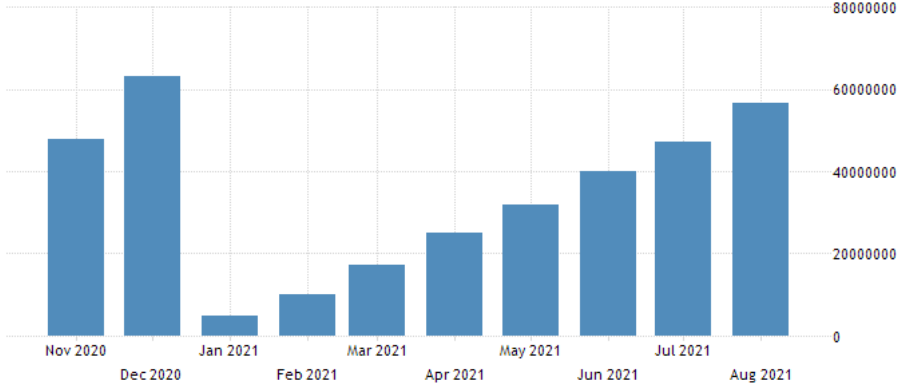
يُضافُ إلى ذلك أنَّ أكثر الفئات العمرية نشاطاً في سوق العمل سنجد نفسها متراجعة شيئاً فشيئاً أمام فرص الدخول إلى سوق العمل، إذ يبيِّن (الشكل 4) مقدار التراجع في الفرص تجاه الشريحة العمرية الأكثر عدداً في العراق وهي الأعمار من 15-24 سنة، والتي تمثِّل الكتلة البشرية الأكبر عدداً في سوق العمل والتي لا تحظى بالقدر الكافي من الفرص مقابل الفئات الأخرى، بل وحتى أنَّها تشهد تراجعاً سنة بعد أخرى، إذ سجَّلت حصة هذه الشريحة بحدود 35% من مجموع القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل، ومن ثم تراجعت إلى أن وصلت بحدود 27% من تشكيلة سوق العمل على الرغم من أنَّ عددها البشري يرتفع سنوياً.



Source: <https://tradingeconomics.com/iraq/industrial-production>

كما أنَّ العوائد والنفقات الحكومية ترتبط بسلة العائدات الأحادية هذه، وبالنتيجة تنعدم القدرة على خلق البدائل وهنا تكون الحكومة أمام اتخاذ قرارات صعبة تؤثر على البعد السيادي للبلاد، ويوضِّح الشكل أدناه كيف أنَّ التقلبات الاقتصادية التي حصلت في أواخر العام الماضي 2020 دفعت إلى انهيار الإيرادات الحكومية.

شكل 5. التقلبات في الإيرادات الحكومية عبر عام كامل



SOURCE: TRADINGECONOMICS.COM | CENTRAL BANK OF IRAQ

Source: Central Bank of Iraq, 2021.

ماهية الإجراءات الحكومية عبر الأربع سنوات القادمة؟ وماذا يجب أن نفعل؟

التحوُّل الهيكلي في تخصيص الموارد: يرتبط مفهوم التنويع ارتباطاً وثيقاً بالتغيير الهيكلي للاقتصاد، فتتطلب التنمية تحولاً هيكلياً، إذ تميل مساهمة القطاعات الأولية في الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض، في حين تزداد حصة القطاعات الثانوية والثالثة بمرور الوقت، تُوصف هذه العملية بأنها تنويع الناتج أو إضافة قيمة، وإعادة تخصيص الموارد هو جانب رئيس آخر من جوانب التغيير الهيكلي بصورة أساس، إذ يقوم الاقتصاد بتحويل الموارد من قطاع أقل إنتاجية مثل الصناعة في العراق والتي انحارت حصتها انهماكاً كلياً في الناتج المحلي الإجمالي في السنة الماضية (شكل 5) إلى قطاعات إنتاجية أعلى وخاصة قطاع الزراعة، وتقلص قطاع الخدمات في العراق يؤدِّي إلى الاندفاع إلى الأعمال الزراعية وأيضاً يؤدِّي إلى نمو قطاع التصنيع إلى ومن ثمَّ استيعاب اليد العاملة المتزايدة، تؤدِّي هذه العملية إلى تحسينات في الإنتاج والإنتاجية وخلق فرص العمل بمرور الوقت، يُشار إلى هذه العملية على أنَّها تنويع العمالة، وهذه التحوُّلات القطاعية في القيمة المضافة والتوظيف نحو قطاعات إنتاجية أعلى هي وظيفة إدارية ووظيفة مؤسسية.

وهنا لابد من استعمال معيارين لقياس التنوع وهما:

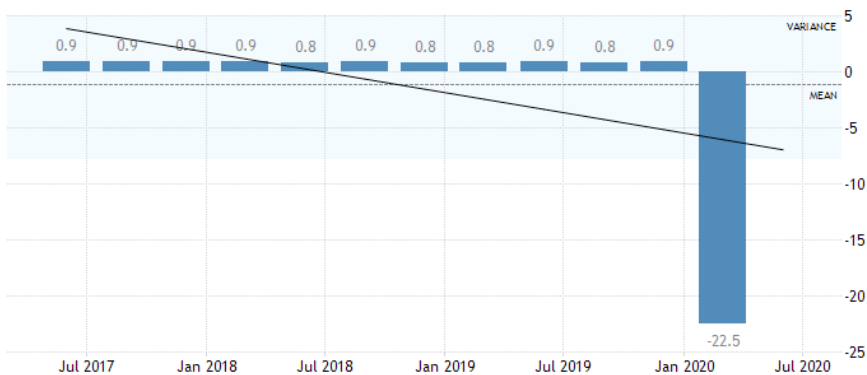
1. المساهمة القطاعية في إجمالي القيمة المضافة.

2. المساهمة القطاعية في إجمالي العمالة.

وهنا لابد من تطوير القطاعات الديناميكية (Dynamic) القابلة للتطوير، والابتعاد عن النمطية الساكنة (Static) التي تمتاز بها الإدارة الاقتصادي الحالية من أجل تعزيز وتيرة التنوع الاقتصادي لتقوية الاقتصاد الكلي، ويساعد على الحفاظ و/أو خلق القدرة التنافسية على مقاومة الصدمات، أو ربما القدرة التنافسية على الأمد البعيد في الاقتصاد العالمي.

تحسين نظام قواعد البيانات و«الأتمتة»: الإشكالية أنّ معايير تجميع البيانات في العراق ما زالت تعتمد على الأنظمة التي تخدم النهج الحكومية السابقة، فلم تحدّث قواعد جميع البيانات وفقاً للظروف الاقتصادية الجديدة، وفي كثير من الأحيان يُلجأ إلى الاستبيانات لقياس أثر القرارات الاقتصادية الحكومية، وهو أمر يحتمل الخطأ وغير قادر على الوصول إلى الدقة التامة، كما أنّ الحاجة تقتضي بتوسيع قاعدة بيانات السجل الحكومي للأنشطة الاقتصادية.

(شكل 6) تعثر حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2017-2020



SOURCE: TRADINGECONOMICS.COM | CENTRAL STATISTICAL ORGANIZATION IRAQ (COSIT)

Source: <https://tradingeconomics.com/iraq/industrial-production>

التنوع التقليدي: التنوع التقليدي للقطاع الاقتصادي التقليدية يميل نحو التصنيفات الأساس التي يتشكّل بها الاقتصاد الوطني، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ النماذج التقليدية قد لا تصلح على مناطق العراق كافة، أو ربّما قد تكون تكاليفها باهظة، فمثلاً لا بدّ من تنمية المهارات المحلية على وفق الشروط التي تمتاز بها المدن والمحافظات العراقية، على النحو الآتي:

- **القطاع النفطي في كركوك والبصرة:** إنّ كلتي المحافظتين تستأثران بـ 94% من إنتاج النفط في العراق، والاستثمار في القطاع النفطي لا بد أن يكون مدفوعاً إلى تنوع الإيرادات، وليس إلى تعظيم الإيرادات الأحادية كما حصل في السابق، وعلى غرار تلك التجارب الناجحة في الدول التي القائمة اقتصاداتها على الموارد الطبيعية والتي استطاعت أن تخلق شروطاً للتنوع الاقتصادي عبر الآليات الريعية.

- **القطاع الزراعي:** المراجعة للقوانين الزراعية التي سبّبت كثيراً من الإرباك والتناقضات للفلاحين ضرورة خصوصاً منذ سنوات الإصلاح الاقتصادي، والتنظيمات الاقتصادية الاشتراكية، والتركيز على المحافظات القادسية و بابل والأنبار وصلاح الدين؛ لأنّ غالبية السكّان في هذه المحافظات يسكنون في الريف، على العكس من المحافظات الأخرى، كما أنّ مجرى الأهر يمر عبرها.

- **قطاع الأعمال:** لا بدّ من التركيز على محافظات بغداد و كربلاء المقدّسة، والنجف الأشرف، والبصرة، و نينوى، فتاريخياً تمثّل هذه المدن مراكز دينية وحضرية وتجارية مهمة، كما أنّها تضمّ حجماً سكانياً كبيراً يضمّ نصف العراق تقريباً.

- **الحكم الرشيد:** هناك قدر كبير من التباين في جودة الحوكمة عبر البلدان المصدّرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما تزال دول مجلس التعاون الخليجي تهيمن على المستوى الأعلى من درجات الحوكمة الرشيدة، في حين أنّ العراق تخلّف عن ذلك، فقد سجّلت البلاد أدنى مرتبة في الاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة وسيادة القانون والسيطرة على الفساد، فهذه العوامل هي المسؤولة مسؤولةً كبرى عن إعاقه القطاع الخاص، كما أنّ الترتيب الضعيف يشكّل مؤشراً حاسماً على المكان الذي يمكن أن تؤدّي فيه الثروة النفطية إلى تشوّه المؤسسات وإعاقه التنوع الاقتصادي، ومن دون وجود «حوكمة» سليمة تخلق بيئة مناسبة ومؤاتيه، لا يمكن أن يستمرّ النمو الذي يقوده القطاع الخاص أو حتى تحقيقه، وهذا الفراغ في «الحوكمة» يجعل العراق أكثر عرضة لخسائر فادحة من حيث نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

منطقياً وعن طريق التجربة السابقة في العراق، فإنَّ الإدارة السيئة لقطاع الطاقة تجذب الوكلاء الاقتصاديين ويجعلهم مهتمين بأنشطة البحث عن الربح بدلاً من الأنشطة المنتجة حقاً، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب المؤسسات المعرّضة للفساد والتي تخرج عن نطاق السيطرة، ويعرض مؤشر «الحوكمة» الذي أنشئ كمتوسّط يسير لمؤشرات «الحوكمة» العالمية المقدّمة من البنك الدولي بالتركيز على العناصر التالية، والتي يفترض أن تشكّل ضرورات للعمل عليها في السنوات القادمة:

- **الصوت والمساءلة:** عن طريق ابتكار القنوات القادرة على اندفاع الناس، ومشاركتهم وإيصال المطالب الاقتصادية وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات الاقتصادية ووسائل الإعلام الحرة.
- **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يقيس التصورات باحتمالية عدم الاستقرار السياسي والتغلغل السياسي في الإدارة الاقتصادية عن طريق نظام إنشاء نظام الزبائنية أو الوكلاء والعملاء.
- **فعالية الحكومة:** جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.
- **الجودة التنظيمية:** قدرة الحكومة على صياغة سياسات وتنفيذها، ولوائح سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص وتعززه.
- **سيادة القانون:** مدى الثقة في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولاسيما جودة تنفيذ العقود وحقوق الملكية وتنفيذ القانون والمحاكم.
- **السيطرة على الفساد:** عن طريق الحد من الاستيلاء على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

اتباع سياسات التفاعل المضاعف: هنالك علاقة سلبية بين مصطلح التفاعل المضاعف ومؤشر التنوع، ويمكن تفسير ذلك عن طريق حقيقة أنّ وجود الجودة التنظيمية يسهّل على الحكومة العراقية اتباع سياسات صديقة للسوق وتجنّب الأعباء التنظيمية المفرطة، ومن ثمّ زيادة التنوع وترك قطاع النفط في أيدي القطاع الخاص.؛ لأنّ سيادة القانون تحدّ من محاولة السياسيين استعمال ريع النفط؛ لتعزيز مصالحهم الخاصة ويترك مجالاً للتنوع عن طريق المساهمة في بيئة صديقة للأعمال والمواطنين مساهمةً كبرى.

تحسين جودة التعليم والتدريب المهني: الربط بصورة أكبر بين التعليم والتدريب السريع والطلب على العمل، فسوق العمل يستمد قوته بالعمالة الماهرة، وتحسين قدرة العمالة الوطنية، وتحسين حصة المتعلمين من سوق العمل بدلاً من الأثر الهامشي الحالي، إذ يمثل غير المتعلمين أو الأميين حالياً 50% من سوق العمل، ولا بدّ من تقليص هذه النسبة عبر السنوات القادمة بما يدفع إلى دور أكبر للمتعلمين والمدربين والمؤهلين.

الإلغاء التدريجي لسياسات دعم الطاقة: منها الطاقة الكهربائية، والقضاء على حالات التهرُّب في وصلات الطاقة الكهربائية عن طريق الربط غير النظامي.

تحسين نظام إدارة النفقات العامة: وتقليل العجز المتضخم في الميزانية، والإلغاء التدريجي للقطاعات الخاسرة، أو البرامج المتهالكة التي تسرِّب جزءاً من قدرات الحكومة العراقية، ولا بد من أن تكون سياسات الإنفاق تستهدف الاستثمار الاجتماعي وتقديم الحوافز المالية الأخرى التي يمكن أن توجّه الاقتصاد نحو التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل أكثر إنتاجية على المدى المتوسِّط.

الشمول المالي: تعزيز الحِصص السكانية ووفق الفئات العمرية، وخصوصاً تلك الداخلة إلى سوق العمل، وتعزيز أو زيادة حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نظام الإقراض لرفعها إلى أكثر من 30% بدلاً من 7% في الوقت الحاضر، ومع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكّل 60-70% من حجم القطاع الخاص.

الاستنتاجات:

- يتطلّب تحسين فرص العمل للشباب ذوي التعليم العالي بعض التدابير المالية العاجلة التي تعالج الخلل في العرض والطلب على العمل، مثل: (زيادة الوصول إلى التمويل، وإعانات الأجور، وكذلك تنمية المهارات، وتوفير مهارات تنظيم المشاريع والإدارة، فضلاً عن إعادة التفكير في طريقة تقديم التعليم المتوافق مع احتياجات سوق العمل).
- دعم الإنتاجية والابتكار، إذ يُعدُّ الاستثمار في التعليم والبحث الجيد والتدخل النشط في سوق العمل أمراً بالغ الأهمية لتحسين جودة المعروض من العمالة، فضلاً عن أنّ تحسين الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والزراعة وكذلك وضع استراتيجيات لبرنامج الأشغال العامة لإعادة الإعمار يمكن أن ينتج فرصاً فورية لكسب العيش، بما في ذلك الشباب المتعلّم.
- الاستثمار في القطاعات الصناعية الاستراتيجية أمراً مهماً لتحفيز التنوع الاقتصادي وتحسين فرص العمل بطريقة أكثر استدامة بمرور الوقت.
- أيُّ إصلاح مدعوم بتحليلٍ قائمٍ على الأدلة وتنبهاتٍ حول الإيجابيات والسلبيات المحتملة، فمن الممكن أن تؤدّي بعض الإصلاحات المالية مثل خفض إنفاق القطاع العام والتوظيف، أو إدخال فروقات في ضريبة العمل، إلى تحسين الاستدامة المالية على المدى القصير، لكنّها قد لا تكون كافية لتحقيق أهداف التنمية طويلة الأجل المنشودة.

Resources:

Mushtaq Ahmad Malik and Tariq Masood, An Analysis of Economic Diversification of Middle Eastern Countries, Saudi Journal of Economics and Finance, 2020.

ESCWA, Macro-Fiscal Policy toward Economic Diversification and Employment Generation in Iraq, 2019.

¶ule L. Aker & Iman Aghaei, Comparison of Business Environments in Oil Rich MENA Countries: A Clustering Analysis of Economic Diversification and Performance, Emerging Markets Finance and Trade, 2019.

Amir Lebdioui, Economic Diversification, Oil Revenue Management, and Industrial Policy in the Middle East and North Africa, Economic Research Reform, 2020.

Siham Matallah, Economic diversification in MENA oil exporters: Understanding the role of governance, resources policy, 2020.

<https://www.macrotrends.net/countries/IRQ/iraq/gdp-per-capita>

<https://tradingeconomics.com/iraq/industrial-production>

Central Bank of Iraq, 2021